

Distr.: General
18 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٣٠ من القائمة الأولية**
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أنشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية أذربيجان السيد حيدر علييف في الاجتماع الذي عقد في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في كي وست، فلوريدا، بالولايات المتحدة الأمريكية بين وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد كولن باول ورئيسي جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا والرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، (انظر المرفق).

أرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها ضمن وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٠ من القائمة الأولية، وضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إدار كولييف

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/56/50.

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني لكم، سعادة وزير الخارجية، على دعوتكم لي لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أشكر إدارة الولايات المتحدة الأمريكية وسلطات مدينة كي وست وجميع منظمي هذا اللقاء على حفاوتهم وعلى ما وفروه لأعمالنا من أجواء رائعة.

ويتميز هذا اللقاء بكون مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تجتمع للمرة الأولى في إطار يعترم فيه الرؤساء المشاركون في مؤتمر مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب رئيسي أرمينيا وأذربيجان وسواهم من المشاركين في اللقاء، مناقشة مسألة التسوية السلمية للصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كاراباخ.

ومن المؤسف أنه لم يكن لهذا الإطار وجود في السابق، ولعل هذا هو السبب الذي حال دون تمكننا حتى الآن من إحراز أي نجاح. وإني آمل في أن يؤدي اللقاء الحالي دورا إيجابيا هاما في تسوية الصراع المستمر منذ ما يزيد على ١٢ عاما.

إن المجتمع الدولي على علم كاف بتاريخ الصراع العسكري الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كاراباخ. ولا أبالغ إذا قلت إنه أحد الصراعات التي لم تحظ لمدة طويلة بأي تسوية في العالم.

وأنتهز هنا الفرصة لأعطي نبذة عن الأسباب الأساسية التي حالت حتى الآن دون تسوية الصراع ولأعرب عن أفكار معينة.

فمعلوم أن هذا الصراع برز ببروز إدعاءات إقليمية طرحتها أرمينيا بحق أذربيجان إذ حاولت أن تقتطع وتضم لنفسها جزءا أصيلا من الأرض الأذربيجانية هو ناغورني كاراباخ. وقد بدأ ذلك في عام ١٩٨٨، عندما كان كل من أرمينيا وأذربيجان لا يزال في عداد الجمهوريات الاتحادية التابعة للاتحاد السوفياتي. بيد أن الموقف غير العادل الذي اتخذته قيادة الاتحاد السوفياتي آنذاك حيال أذربيجان بل واحتمال عدم رغبتها في منع هذا الصراع أديا إلى تطوره إلى حرب.

وأود هنا أن ألاحظ أن حكومة أذربيجان كانت في عام ١٩٢١ قد منحت منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية مركز المنطقة ذات الحكم الذاتي، وقد تمتعت هذه الأخيرة منذ ذلك الحين بجميع الحقوق التي ينطوي عليها الحكم الذاتي. من هنا، لم يكن ثمة أي أسباب موضوعية لنشوب هذا الصراع، وكان يعيش في ناغورني كاراباخ قبل اندلاع الصراع ١٨٥ ألف نسمة، ٧٤ في المائة منهم من الأرمن و ٢٥,٢ في المائة من الأذربيجانيين.

وقد عمدت أرمينيا، سعياً منها إلى تحقيق إدعاءاتها الإقليمية حيال البلد المجاور لها، إلى تحريض قوى انفصالية وإرهابية في منطقة ناغورني كاراباخ على العصيان المسلح. ثم بادرت بالعدوان العسكري على أذربيجان.

وهكذا غدت منطقة ناغورني كاراباخ خاضعة بالكامل للسيطرة العسكرية للانفصاليين والقوات المسلحة الأرمنية التي قامت بأعمال تطهير عرقي إذ طردت من هناك جميع الأذربيجانيين الذين كان عددهم يناهز ٥٠ ألف شخص وقد رافقت ذلك أعمال قتل وعنف. أما الأذربيجانيون من سكان مدينة خوجالي فقد تعرضوا للإبادة.

وقد شنت القوات المسلحة الأرمنية عقب احتلالها لناغورني كاراباخ عمليات عسكرية تجاوزت حدود هذه المنطقة حيث احتلت سبع مناطق إدارية ضخمة أخرى تابعة لأذربيجان.

وهكذا استولت القوات المسلحة الأرمنية بحلول عام ١٩٩٣ على ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وهي لا تزال تحتلها حتى الآن. وقد تعرضت هذه المناطق لعمليات دمار ونهب كاملين وسويت منشأها بالأرض. فقد دمر ما يزيد على ٩٠٠ بلدة كبيرة وصغيرة ونحو ٦٠٠ مدرسة و ٢٥٠ مؤسسة طبية وجميع المتاحف والمعالم التاريخية والثقافية.

وقد لقي ما يزيد على ٣٠ ألف مواطن أذربيجاني مصرعهم خلال النزاع، وجرح أكثر من ٢٠٠ ألف وأصيبوا بعاهاات، ووقع آلاف آخرون في الأسر أو أخذوا رهائن أو باتوا في عداد المفقودين. وقد حرم زهاء مليون أذربيجاني، أي ما يشكل ثُمن عدد سكان البلد، من أراضيهم وهم يعيشون للعام التاسع في خيم في ظروف لا تطاق. وقد وُلد داخل هذه الخيم جيل جديد.

إن العالم لا يعرف اليوم حالة مماثلة تحتل فيها دولة من الدول أراضي دولة أخرى وتمارس فيها عملية تطهير عرقي جماعية بينما المجتمع الدولي ينظر إلى المأساة بصمت. فمطالبات أذربيجان المشروعة بلحم المعتدي لا تلقى آذاناً صاغية.

لقد اتخذ مجلس الأمن والتعاون في أوروبا في الاجتماع الاستثنائي الذي عقده قبل تسعة أعوام في هلسنكي، يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٨، قرارا بعقد مؤتمر مينسك للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كاراباخ. وقد شهد ذلك ولادة مؤسسة دولية لتسوية هذا الصراع. وهذا القرار الذي حدد ولاية المؤتمر وهيكل العملية التفاوضية ليتسم بأهمية استثنائية.

وفي عام ١٩٩٣، نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرات عدة في مسألة احتلال القوات المسلحة الأرمنية لأراض أذربيجانية. وقد اتخذ أربعة قرارات هي القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) والقرار ٨٥٣ (١٩٩٣) والقرار ٨٧٤ (١٩٩٣) والقرار ٨٨٤ (١٩٩٣).

وقد طالب المجلس بحزم في هذه القرارات بانسحاب القوات المسلحة الأرمنية على الفور ودون قيد أو شرط من الأراضي الأذربيجانية المحتلة وبإيجاد الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وقد أيدت الأمم المتحدة تأييدا قاطعا سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وأكدت أن منطقة ناغورني كاراباخ تابعة لجمهورية أذربيجان. وقد أيد مجلس الأمن كذلك الوساطة التي قامت بها مجموعة مينسك التابعة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا.

لكن أيا من هذه القرارات لم ينفذ، ولم يهتم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى الآن بإنفاذ ما اتخذته من قرارات.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم في اجتماع القمة الذي عقده في بودابست مجلس الأمن والتعاون في أوروبا اتخاذ قرار بتكثيف أعمال المجلس في ما يتعلق بالصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كاراباخ. وحدد رؤساء الدول التابعة للمجلس مراحل التسوية وكلفوا الرؤساء المشاركين في مؤتمر مينسك المنبثق عن المجلس بصياغة اتفاق لوقف الصراع المسلح، وكان يفترض أن ينص هذا الاتفاق على إزالة آثار الصراع الرئيسية بالنسبة لجميع الأطراف وأن يكون أساسا للدعوة إلى عقد مؤتمر مينسك. وقد تم أيضا اتخاذ قرار بنشر قوات متعددة الجنسيات لحفظ السلام تابعة للمجلس في منطقة الصراع.

وقد تم في اجتماع القمة الذي عقده في لشبونة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تحديد الصيغة الأساسية لتسوية الصراع. وقد أيد جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ما عدا جمهورية أرمينيا، مبادئ التسوية الأساسية الثلاثة التي تكفل السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان، ومنح منطقة ناغورني كاراباخ أقصى درجات الحكم الذاتي ضمن أذربيجان مع ضمانات أمنية لجميع سكانها.

وبذلك حدد المجتمع الدولي القاعدة القانونية للتسوية وأنشأ مؤسسة تفاوضية وحدد مهام الوسطاء.

وعقب قمة لشبونة التي عقدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، غدت ثلاث دول رائدة في العالم، هي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، رؤساء مشاركين في مجموعة مينسك. وقد علقنا على هذه الدول آمالا كبيرة، معتبرين أن مساعيها ستفضي إلى تسوية الصراع وإعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان وعودة اللاجئين إلى ديارهم. بيد أن المؤسف أن هذا لم يتحقق حتى الآن. فأرمينيا لا تنفذ أيا من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد طرح الرؤساء المشاركون في مجموعة مينسك ثلاثة اقتراحات تتعلق بتسوية الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كاراباخ. وقد تضمن الاقتراح الأول الذي طرحه الرؤساء في حزيران/يونيه ١٩٩٧ مجموعة عناصر لتسوية الصراع، فيما تمثل الاقتراح الثاني الذي طرح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في إيجاد تسوية على مراحل. أما الاقتراح الجديد الثالث الذي اقترحه الرؤساء المشاركون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ فيتعلق بإقامة "دولة مشتركة".

وقد قبلت أذربيجان اقتراحي الرؤساء المشاركون الأول والثاني باعتباره أساسا لإجراء العملية التفاوضية، رغم تعارض بعض الأحكام الواردة فيهما مع معايير ومبادئ القانون الدولي وخرقها لمبدأ السلامة الإقليمية لأذربيجان. ورغم ذلك، رفضت أرمينيا قبول هذين الاقتراحين مبديّة بوضوح موقفا غير بناء.

ولم نقبل اقتراح الرؤساء المشاركون المتعلق بإقامة "دولة مشتركة". فمفهوم "الدولة المشتركة" المجرد من أي أساس قانوني دولي يوحي ضمنا بأن ناغورني كاراباخ تشكل كيانا مستقلا بوصفها دولة وإقليما ويمنحها مركزا قانونيا متساويا مع أذربيجان في تكوين "الدولة المشتركة". إن هذا الاقتراح يتنافى بالكامل مع مبادئ وقواعد القانون الدولي ويحرم أذربيجان جزءا من أراضيها ويضفي في واقع الأمر مشروعية على العدوان الأرميني ضد أذربيجان.

إننا نرى أنه كان يتعين على الرؤساء المشاركون في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يمارسوا، استرشادا بمبادئ القانون الدولي، تأثيرا أكثر فعالية على العملية التفاوضية، ويساهموا في تسوية الصراع في أقرب وقت ممكن، وإعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان، وعودة اللاجئين إلى ديارهم. إنه يمكن منح منطقة ناغورني كاراباخ

أقصى درجات الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان التي تشكل هذه المنطقة جزءاً لا يتجزأ منها.

لكن المؤسف أن الرؤساء المشاركين اهتموا اهتماماً أساسياً بأنشطة الوساطة، فلم يمارسوا ما يلزم من تأثير على العملية التفاوضية وفقاً لمعايير القانون الدولي. والآمال التي عقدناها على قادة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتمثلة في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لم تثمر بعد عن نتائجها المرجوة.

وقد بدأت في واشنطن، منذ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وبمبادرة من إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، لقاءات مباشرة بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان. فقد عقدنا منذ ذلك الحين مع الرئيس كوتشاراريان لقاءات عديدة في جنيف وموسكو واسطنبول وباريس ومينسك وداغوس وبالطاء، وكذلك على الحدود الفاصلة بين جمهوريتنا.

وقد انصب اهتمامنا الأساسي خلال الحوار الذي دار بيننا وبين رئيس أرمينيا على إيجاد حلول وسط تكون مقبولة من الطرفين لتسوية الصراع سلمياً في أقرب وقت ممكن وإحلال سلام وطيد وطويل الأجل بين أرمينيا وأذربيجان. وأود هنا أن ألاحظ أننا كدنا في نهاية عام ١٩٩٩ أن نصل إلى حل وسط، لكن أرمينيا سرعان ما تراجع عن الاتفاق الذي توصلنا إليه.

وقد دأب الجانب الأرمني أثناء المفاوضات الصعبة على إبداء موقف صلب غير بناء. ونحن لا نستطيع التوصل إلى اتفاق لأن موقف الجانب الأرمني في هذه المفاوضات يستند بالذات إلى أولوياته المتمثلة في احتلاله ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان. فأرمينيا تسعى بكل السبل الممكنة إلى اقتطاع جزء من أراضي أذربيجان وضمه إليها أو تسعى إلى استقلال منطقة ناغورني كاراباخ.

والمؤسف أن اللقاءات التي عقدت بيننا أفضت إلى اتخاذ الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا موقفاً تريثياً سلبياً جعلهم يقصرون نشاطهم على مبدأ "ما يتفق عليه الرئيسان تقبله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا".

أما نحن فنعتبر أن لقاءات الرئيسين لا تشكل بديلاً لنشاط الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بل على العكس، فإن من شأن التكامل بين تلك اللقاءات وهذا النشاط أن يكفل دفع عجلة العملية التفاوضية في سبيل إيجاد تسوية نهائية للصراع.

إن مبادئ ومعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تنص جميعا على ضرورة تقيد الجميع، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون الدولي التي أخذت على عاتقها مهمة تسوية هذا الصراع، بالسلامة الإقليمية لكل دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة وبجرمة حدودها. ومن واجب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك الالتزام بشدة بهذه المبادئ والمساهمة بكل الوسائل المتاحة في التقيد الصارم بها.

بيد أن الحالة الناشئة اليوم في العملية التفاوضية تشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

فبدلا من التقيد الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي وتعزيزها، نجد المجتمع الدولي مترددا في موقفه. إذ يجري التشكيك في معايير ومبادئ قانونية دولية أساسية من قبيل عدم جواز انتهاك السلامة الإقليمية وحرمة الحدود، مما يؤدي إلى خرق قواعد ممارسة وقانون دوليين تكونا على مدى العقود، إرضاء لـ ١٠٠ ألف أرمني يعيشون في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان. أما السلام والاستقرار والأمن التي يتم التوصل إليها نتيجة الإقرار بالعدوان العسكري فإنه لا يمكن لها أن تكون وطيدة ولا أن تعمر طويلا.

إنني، وقد عرضت تاريخ الحالة التي نشأت في الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كاراباخ، أعلن أن أذربيجان تظل ملتزمة بالسلام وبالتقيد بنظام وقف النار الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو ١٩٩٤. وسوف نواصل بذل جهودنا من أجل التوصل إلى تسوية كاملة للصراع بالوسائل السلمية.

إلى جانب ذلك، أعتقد أن ما قلته حتى الآن يعطيكم فرصة لتخيل الوضع الصعب الذي نعيشه حاليا. من هنا، أتوجه إلى الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمتمثلة في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بنداء من أجل تنشيط جهودهم بغية وقف الصراع المسلح، وإحلال سلام وطيد.

ولا لزوم للدلالة على أن أذربيجان معنية أكثر من غيرها بوقف الصراع وإحلال السلام، عندما يكون ٢٠ في المائة من أراضيها واقعا تحت الاحتلال ومئات الآلاف من مواطنيها يعيشون في الخيام. وليس خافيا أيضا أنه سيكون لإحلال السلام بين أرمينيا وأذربيجان أهمية كبرى لقضية الاستقرار والأمن في منطقة جنوب القوقاز بأسرها.

لقد أتينا إلى هذا اللقاء يحدونا أمل كبير، ونحن نعول على المساعي النشطة للرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمتمثلة في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وكذلك على موقف جمهورية أرمينيا البناء.